مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024

استراتيجية الدولة في دعم وتمكين المرأة ..... الواقع والتحديات

The state's strategy for supporting and empowering women.....reality and challenges

إعداد / أسماء أحمد أبو العلا
باحثة دكتوراه _ جامعة بورسعيد
قسم العلوم السياسية

تحت إشراف

أ.د عبدالله سيد هدية
أستاذ العلوم السياسية _ جامعة بورسعيد

أ.م.د أحمد العايدي
أستاذ مساعد العلوم السياسية _ جامعةبورسعيد

تاريخ الإرسال	2023-11-19
تاريخ القبول	2023-12-6
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص :

منذ إنشاء المجلس القومي للمرأة حاول بشتى الطرق دعم وتمكين المرأة على الرغم من المعوقات العديدة التي تعانيها المرأة داخل المجتمع المصري . وجاء عام 2017 وهو العام الذي اعتبره الرئيس السيسي عام المرأة ؛ حيث سعى إلى دعم وتمكين المرأة والعمل على تعزيز دورها في المجتمع وذلك لإيمانه بقدرتها على الاسهام الفعال في بلوغ أهداف التنمية في عالم يعترف بدور المرأة ومسئوليتها ومن هنا جاءت استراتيجية الدولة لدعم وتمكين المرأة والعمل على توليها المناصب القيادية ومراكز صنع القرار ؛ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية تركز على أربعة محاور رئيسية، هي: التمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية. وتسعى الاستراتيجية إلى تحرير المرأة من الفقر والتمييز والتهميش الاقتصادي والسياسي، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى الحد من الفقر وأشكال العنف كافة، وتعزيز مشاركة المرأة في كافة المجالات دون تمييز.

لذلك تركز الدراسة هنا على توضيح معوقات التمكين السياسي للمرأة في مصر (سياسيا ، اقتصاديا ، واجتماعيا) فضلا عن توضيح استراتيجية الدولة في دعم وتمكين المرأة في مواجهة تلك المعوقات .

الكلمات الدالة :

- دعم وتمكين المرأة
- التمكين السياسي
- معوقات التمكين السياسي
- استراتيجية الدولة لدعم وتمكين المرأة

Abstract:

Since the establishment of the National Council for Women, it has tried in various ways to support and empower women despite the many obstacles that women suffer within Egyptian society. The year 2017 came, which President Sisi considered the year of women. He sought to support and empower women and work to enhance their role in society because of his belief in their ability to contribute effectively to achieving development goals in a world that recognizes the role and responsibility of women. Hence the state's strategy to support and empower women and work to ensure that they assume leadership positions and decision-making positions. The state's four-axis strategy focuses on liberating women from poverty, discrimination, and economic and political marginalization, through implementing systems to reduce poverty and models of violence in all its forms and including all groups without excluding anyone.

Therefore, the study here focuses on clarifying the obstacles to the political empowerment of women in Egypt (politically, economically, and socially), as well as clarifying the state's strategy in supporting and empowering women in confronting these obstacles.

Key words :
- Supporting and empowering women
- Political empowerment
-Obstacles to political empowerment
-The state's strategy to support and empower women

1- المقدمة :

أكدت وأقرت العهود والمواثيق الدولية على مبدأ المساواة بين الجنسين وعملت في بنودها على محاولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كافة المجالات، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله في ضوء تقلد النساء المناصب الحكومية ؛ فالمرأة المصرية على الرغم من تعاقب الحكومات إلا إنها عانت لسنوات عدة من التهميش السياسي ، الاقتصادي ، والاجتماعي والذي حال دون تمكينها وبالتالي قدرتها على الوصول للمناصب والمراكز القيادية .

ومنذ عام 2017 وخاصة بعد رؤية الرئيس عبدالفتاح السيسي لدور المرأة؛ حققت مصر في السنوات الأخيرة إنجازات كبيرة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وأهمها الدستور المصري الذي يتضمن العديد من الضمانات بوجوب حصول المرأة على فرص متساوية، ويمنعها من التمييز المحتمل ويضمن حمايتها. ورفع الدستور تمثيل المرأة المصرية في مجلس النواب إلى أعلى مستوى منذ إنشاء البرلمان المصري، خصصت الدولة ربع مقاعد المجالس المحلية للمرأة، وأنشأت العديد من البرامج والمشروعات لتوظيف المرأة المصرية وعلى المستوى المجتمعي، ضاقت الفجوة بين الجنسين، وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس ووفيات الأمهات، وتم إجراء بعض التغييرات على قانون الأحوال الشخصية، وتشديد العقوبات القانونية على جرائم الختان والتحرش.

2- الإشكالية البحثية :

تعد قضية تمكين المرأة أحد أهم القضايا المحورية التي تركز عليها سياسات الرئيس عبدالفتاح السيسي منذ توليه الحكم عام 2014 ؛ فبعد أن عانت من الحرمان من ممارسة حقوقها السياسية وتهميشها في مختلف المجالات أصبح مقياس تقدم أي مجتمع واهتمامه بالتنمية البشرية يمكن قياسه من خلال اهتمام الدولة بحقوق المرأة ومدى جدوى تمكينها في كل المجالات. فلقد استطاعت المرأة تولي المناصب القيادية العليا وكذلك مناصب اتخاذ القرار السياسي .

لذلك يدور السؤال الرئيسي للدراسة : إلى أي مدى استطاعت استراتيجية الدولة تمكين ودعم المرأة ؟

وبالتالي تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية :

أ. المبحث الأول :التمكين السياسي

ب. المبحث الثاني : معوقات التمكين السياسي للمرأة في مصر

ج. المبحث الثالث : استراتيجية الدولة في دعم وتمكين المرأة .

3- أهمية الدراسة :

تعد الأبحاث حول التمكين السياسي للمرأة مهمة للباحثين الأكاديميين في العلوم الاجتماعية، وخاصة العلوم السياسية، حيث يبحثون عن مناهج وأساليب علمية تساعد في تفسير الثغرات في نتائج المقالات التطبيقيةو الاتفاقيات الدولية والنصوص الدستورية الوطنية الداعمة لمشاركة المرأة في الحكومة في إطار التمكين السياسي للمرأة. دعم مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي وضمانة التنمية الشاملة.

4- أهداف الدراسة :

- ومن المتوقع أن تساهم الدراسة في تحسين توجه الأجهزة الحكومية والنظام السياسي المصري لتحقيق تمثيل فعال ومتوازن للمرأة في المناصب الحكومية العليا .
- تسعى الدراسة إلى التعرف على بعض التحديات المرتبطة بتوجهات المجتمع تجاه المرأة في الحكومة ومناصب السلطة، في محاولة لمساعدة المعنيين والمسؤولين عن خلق بيئة تشريعية تدعم التمكين السياسي للمرأة وتعزز حقوق المرأة أثناء تنقلها نحو مناصب صنع القرار.

5- منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ؛ حيث رصد ووصف معوقات المرأة داخل المجتمع المصري من معوقات اجتماعية ، سياسية واقتصادية كذلك العمل على تحليل استراتيجية الدولة لتمكين المرأة ورصد المؤشرات والأرقام التي تسعى الاستراتيجية للوصول إليها.

أولا : التمكين السياسي :

ظهر مفهوم التمكين في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الستينات من القرن الماضي، في إطار الحركة الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وبالتالي منذ ذلك الحين استخدم المفهوم بعدة معان كذلك استخدامه في عدة مجالات منها السياسي ، الاقتصادي ، والاجتماعي .

أ- مفهوم التمكين السياسي

وتشير بعض الدراسات إلى التمكين " إمكانية توسيع القدرات ورفع الوعي والمقدرات والاستعداد من أجل إحداث تغيير في المجتمع "(أبو بكر ، شكري 2002)

أما المفهوم الأكاديمي للتمكين فقد ارتبط المفهوم" بتحقيق الذات والذي يشير إلى الوعي ، المعرفة ، الخبرة ، مقاومة الضغوط الاجتماعية حيث الاستقلال وعدم الاعتماد على الاخرين وتحقيق القوة والتمكين بإزاء الظروف ذاتها "(عز الدين ، صافي ، 2020)

كما عرفته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (أسكوا) " بأنه العملية التي يصبح الفرد من خلالها فرديا أو جماعيا واعي بالطريقة التي تؤثر من خلالها على دوره داخل المجتمع وبالتالي كسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لأي محاولة من عد م المساواة "(عز الدين ، صافي ، مرجع سابق ، ص 199.)

ويمكن تعريف التمكين السياسي للمرأة بأنه " التمكين هو عملية تسعى إلى ضمان مشاركة المرأة في كافة المجالات، وتعزيز قدراتهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكينهن من المساهمة في عملية التنمية والتغيير، وممارسة حق الاختيار."(تقرير التنمية البشرية ، 2004)

كما يتمثل التعريف الاجرائي لمتغير التمكين السياسي للمرأة من حيث الاعتماد على عدة مؤشرات تتضمن الدستور الرسمي وغير الرسمي للتمكين السياسي منها: (Annual Report , 2017)

أ- عدد مقاعد المرأة في البرلمان مقارنة بعدد الرجال .

ب- عدد النساء في المستوى الوزاري مقارنة بعدد الرجال .

ج- عدد السنوات التي تولت فيها المرأة رئاسة الدولة مقارنة بعدد الرجال.

د- نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز صنع القرار .

ه- نسبة النساء في الخدمة المدنية.

و- نسبة النساء اللائي يحق لهن التصويت .

ز- نسبة النساء اللائي سجلن للتصويت في الانتخابات .

ب. محددات التمكين السياسي للمرأة :

تؤثر العديد من المحددات على التمكين السياسي للمرأة ما بين محددات سياسية ، اقتصادية أو أخرى اجتماعية . وسوف تقوم الدراسة بتوضيحها على النحو التالي :

المحددات السياسية :

تتمثل في طبيعة النظام السياسي ، وتوجه الدستور والتشريع وذلك كالتالي :

1-طبيعة النظام السياسي

ففي حالة النظام الديمقراطي والذي يتسم بانتخاب الشعب للممثليه من خلال انتخابات عامة تأتي من خلال الأغلبية على أساس سياسي وليس عرقي أو ديني ، كما تحفظ فيه الحريات العامة للمجتمع ومنها حرية العقيدة ، حرية التعبير ، حرية الاجتماع (Skelly , 1983) فالنظام الديمقراطي يرسخ من قيم المساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن اللون ، الجنس ، أو الدين ، كما إنه يعزز من التمكين السياسي للمرأة بشكل كبير حيث يسمح بفكرة تولي المرأة للمناصب القيادية والعليا في المجتمع .

وفي حالة النظام الشمولي يقوم على عدم تقبله لفكرة ممارسة الحرية وبالتالي يرفض فكرة التمكين للمرأة ومن هنا يمكن اعتبار هذا النظام حجر عثرة في وجه حقوق المرأة وتمكينها السياسي .

ويأتي أخيرا النظام التسلطي والذي يقوم على استحواذ فرد أو مجموعة على الحكم دون الخضوع لأي قاعدة أو قانون ودون اعتبار للمحكومين ؛ حيث رفض الحوار والنقاش الموضوعي وعدم تقبل الرأي المعارض فضلا عن استحواذه كافة وسائل القهر والاكراه المتاحة أمامه . (Pripstein ,2005)

وبالتالي يمكن اعتبار النظام التسلطي لا يختلف عن النظام الشمولي من حيث رفضه لفكرة تمكين المرأة وتدني المشاركة السياسية بشكل عام وهو ما ينعكس على حقوق المرأة داخل المجتمع .

2–الدستور والتشريعات :

يقصد به " توجه الدساتير لفكرة التمكين حيث التأييد أو الرفض وذلك من خلال :–

–الإشارة إلى المرأة في الدستور على اعتبار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ؛ حيث تخصص بعض الدساتير حصة معينة من المقاعد للمرأة ، كما تحدد لها نسبة معينة والذي يطلق عليه " الكوتة النسائية "(Gallagher , 19992)

–تخصيص البنود التي تؤكد على حقوق المرأة ما بين سياسية ، اقتصادية ، واجتماعية

وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة فرص التمكين السياسي للمرأة ولكن يجدر الإشارة إلى أنه لا يضمن الفاعلية داخل البرلمان من عدمه حيث تحقيق فكرة التمكين على أرض الواقع ولكن مع ذلك يعد أهم المؤشرات لتأكيد التمكين السياسي للمرأة بشكل عام وفي البرلمان بشكل خاص . كما تقوم التشريعات بالعمل على حفظ حقوق المرأة السياسية ؛ فتوافر مثل هذه التشريعات يضمن زيادة التمكين السياسي لها وبالتالي تأكيد هذه التشريعات بشكل قانوني يتتبعه التمكين السياسي للمرأة بشكل فعلي . فقانون الانتخابات في دولة قد يفرض

على الأحزاب السياسية تواجد عدد محدود من النساء للمقاعد وأيضا لا يعد ذلك ضمانا كاملا للتمكين ولكنه مؤشر هام لتمكينها.(Douglas, 1967)

المحددات الاقتصادية :

تعد تلك المحددات من أهم العوامل المؤثرة على التمكين السياسي للمرأة داخل الدولة ، فالبعض يتجاهل دور المرأة في اقتصاد الدولة وتنميته ويقتصر دورها فقط على انجاب وتربية الأطفال .

وبالتالي يمكن القول إن ارتفاع مستوى التضخم يؤثر على الوضع الاقتصادي للدولة والذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض مستوى التمكين السياسي للمرأة . كما يؤثرنمط توزيع الدخول على مستوى تمكين المرأة ؛ فتوزيع الدخول مرتبط بالقوة الاقتصادية حيث يمكن القول أن التوزيع العادل داخل المجتمع وعدم التمييز بين المرأة والرجل في الدخل حيث يكون وفقا للجهود والكفاءة فكل ذلك من شأنه أن يمنح المرأة قوة اقتصادية ينعكس على زيادة مستوى تمكينها سياسيا.

المحددات الثقافية :

تعد الثقافة السياسية جزء أساسي في كافة المجتمعات فهي التي تحدد توجهات مشاركة الأفراد السياسية ومدى رؤيتهم لجدوى النظام السياسي فضلا عن رؤيتهم لدور المرأة السياسية من عدمه.

فالثقافة السياسية تؤثر على التمكين السياسي للمرأة ؛ فهي تلعب دور أساسي في تشكيل وعي الفرد وتوجيه أفكاره ومعتقداته والتي من شأنها أن ترسخ فكرة التمكين أو تدحض تلك الفكرة.

ثانيا : معوقات التمكين السياسيي للمرأة :

المعوقات الاجتماعية ووالثقافية

- الأمية وتدني مستوى التعليم ومحو الأمية:

تعتبر الأمية من أخطر المشكلات التي تواجه عملية التنمية وتمكين المرأة ، لأن استعباد الإناث عقبة رئيسية ، تزداد أخطاره عندما يكون بين النساء والمربيات لأن الخطر يتزايد على الأجيال القادمة ، ويعد ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في مصر معوقًا أساسيًا أمام المرأة المصرية وبخاصة قسوة الموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم المرأة والخوف عليها حيث المرأة مصيرها الزواج ولا جدوى من التعليم .

- القيم والعادات المجتمعية المختلفة ووجهات نظر المجتمع:

تمثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع عقبة رئيسية أمام تقدم المرأة ، ومثال على هذه القيم هو سيطرة الرجل على المرأة حيث الطاعة المطلقة للرجل ، تفضيل الذكور عن الاناث ، الزواج المبكر ، يتجاهل دورها في أهليتها للخروج للعمل والاعتقاد أن مكان الزوجة هو المنزل ، كما أن المجتمع لا يزال ينظر بعين الشك والريبة إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة ، كما إنها تعطي الرجال مكانة أكبر في جميع شئون الحياة مما أدى إلى ضعف ثقة المرأة في نفسها ، وعدم وعيها بحقيقة قدراتها واستسلامها لهذه العادات .(الساعاتي ، 2003)

- عدم المساواة بين الرجل والمرأة :

لا تزال التفاوتات الكبيرة في معدلات الأمية بين الرجال والنساء ، وارتفاع معدلات التسرب من المدرسة ، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة ، وتراجع حصص الموارد الاقتصادية ، وانخفاض مستويات المشاركة الشاملة ، منخفضة بالإضافة إلى أنها تستند إلى القيم والممارسات المجتمعية السائدة للآخرين وبالتالي تقف حائلا أمام التمكين المنوط للمرأة في المجتمع .(كاظم ، 2003)

_ العوائق الاجتماعية والثقافية :

- التنشئة الاجتماعية والموروثات التقليدية التي تؤكد على دور المرأة الأساسي في الأسرة، وتحصرها في الأعمال المنزلية والرعاية، وتنظر إلى العمل خارج المنزل على أنه ثانوي.
- عزوف الكثير من النساء عن المناصب القيادية بسبب الخوف من الأعباء التي قد تفرضها هذه المناصب، وعدم القدرة على التوفيق بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة.

- وجود بعض الأعراف السائدة المخالفة للقوانين والشرائع السماوية المتختلفة :

تعاني المرأة في بعض المناطق، وخاصة في صعيد مصر، من قيود قانونية واجتماعية تحول دون تمتعها بحق التملك والوراثة، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث منع المرأة من التوريث في الأراضي الزراعية والممتلكات وهو ما ينعكس سلبا على دورها سياسيًا واجتماعيًا (التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية ببكين +20، 2014)

المعوقات الاقتصادية(حجازي ، 2003):

- عدم قدرة المرأة بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية .
- عزوف الرجل في المجتمع المصري عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.

- المجتمعات العربية " مجتمعات ذكورية " يصعب عليها قبول أن تأخذ المرأة قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها .
- هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدراتها على العمل وقدرتها على اتخاذ القرار .
- عدم تمتع المرأة بالحركية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعوق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء .
- تبعية المرأة الاقتصادية والتي تعد عاملا هامًا وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصاديًا.

المعوقات السياسية :

إن دور الحكومة مهم بشكل خاص في الموافقة على السياسات المتعلقة بالمرأة ، ومشاركة المرأة والرجل ، وإزالة الحواجز القانونية التي تميز ضد المرأة. الحكومات ، إن شاءت ، هي التي تدفع المرأة إلى مناصب قيادية ، لكن دورها في جلب المرأة إلى السلطة التشريعية لا يزال ضعيفًا. كما أن دور الأحزاب السياسية ضعيف ، حيث أن مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية منخفضة للغاية. النساء يترددن في الانضمام إلى الأحزاب السياسي كما يمكن القول أن هناك غياب استراتيجية شاملة وضعف عملية بناء قدرات المنظمات السياسية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادة مؤهلة ومدربة ، فضلا عن الافتقار للتفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والامكانيات .(بلول ، 2009)

المعوقات التشريعية :

تُعد بعض القوانين، خاصة تلك التي تعتمد على مبدأ الاختيار في التعيين للمناصب القيادية، عائقًا أمام ترقي المرأة إلى هذه المناصب، حيث تُحصر هذه المناصب في المرشحين من الذكور. كما أن عدم وجود قوانين وتشريعات كافية لدعم المرأة في موازنة مسؤولياتها الأسرية مع مسؤولياتها المهنية يُعيق أيضًا مشاركتها في القيادة.(التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية ببكين +20، 2014)

التفسيرات الخاطئة كأحد معوقات التنمية أمام المرأة :

- التآولات غير الصحيحة والأحاديث المنتشرة بين الناس، والتي تتناقض مع صحيح الدين .هذه التآولات والأحاديث تؤدي إلى حرمان المرأة من حقوقها التي كفلتها لها الأديان.

- غياب القراءة المستنيرة للنصوص الدينية، والتي تظهر بوضوح المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات .هذه القراءة المستنيرة هي ضرورية لفهم صحيح الدين وتطبيقه بشكل عادل.
- تدني اهتمام وزارة الأوقاف بقضايا المرأة، مما يفسح المجال في بعض الأحيان لأنواع الخطاب الديني المتشدد بالسيطرة على المنابر الدينية .هذا الخطاب المتشدد يساهم في تعزيز التمييز ضد المرأة.

وبالتالي التمكين السياسي للمرأة في مصر وتقييم وصولها إلى جميع مناصب صنع القرار ، سواء في مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني ، هي قضايا تتطلب طريقة مختلفة وغير تقليدية لنسج العلاقات ؛ فالمبحث الثاني سيوضح الاستراتيجية الفعالة من الدولة للعمل على التمكين السياسي للمرأة .

ثالثا: استراتيجية الدولة لتفعيل دور المرأة :

لقد حققت مصر إنجازات كبيرة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة وأهمها في الدستور المصري والذي تضمن العديد من الضمانات والتي يجب أن تتمتع بها المرأة بفرص متكافئة ، وأن يُمنعوا من التمييز المحتمل ضدهم ويضمن لهم حمايتهم . يضمن الدستور المصري أعلى نسبة تمثيل للمرأة المصرية في مجلس النواب، حيث ينص على تخصيص ربع المقاعد للنساء، كما يضمن الدستور تمثيلًا عادلًا للمرأة في المجالس المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يدعم الدستور حق المرأة في العمل ويحظر التمييز ضدها في التوظيف. وعلى المستوى الاجتماعي ضاقت الفجوة بين الجنسين وانخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس ووفيات الأمهات ، مع بعض التعديلات قوانين الأحوال الشخصية وعقوبات قانونية أشد على جرائم الختان والتحرش.

وقد أصدرت الدولة استراتيجية لتفعيل دور المرأة في عام 2017 وهو العام الذي أعلنه الرئيس عبدالفتاح السيسي بأنه عام المرأة ، وتشمل الاستراتيجية أربعة محاور عمل متكاملة وهي :

- التمكين السياسي.
- التمكين الاجتماعي .
- الحماية .
- التمكين الاقتصادي .

التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة :

تعرضت البيئة القانونية والدستورية والتشريعية في مصر في الفترة من 2011 وحتى 2020 للعديد من المتغيرات ؛ فلقد تعطل دستور 1971 إبان ثورة يناير 2011 وتم إقرار دستور جديد في عام 2012 في فترة تصدرجماعة الاخوان المسلمين للمشهد السياسي . ومع قيام ثورة يونيو 2013 تم إقرار دستور جديد هو الدستور المعمول به الان والذي حصل على التوافق عليه من قِبل الشعب ثم التعديلات الدستورية في 2019 ؛ كل هذا الأحداث جعلت للمرأة دور في المجتمع المصري خاصة في ظل التهميش التي عانت منه في فترة صعود الاخوان المسلمين ، فلقد تصدرت المرأة للمشهد السياسي بعد ثورة يونيو حيث عملت الدولة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل المرأة تمثيل مناسب في المجالس النيابية ، توليها الوظائف العامة ،وظائف الإدارة العليا ، والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز مع العمل على حماية المرأة ضد كل أشكال العنف .(عزالدين ، صافي ، مرجع سابق)

مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسي وتعزيز دور المرأة القيادي

مؤشرات القياس	السنة	القيمة المصورة	المستهدف في 2030
نسبة الاناث المشاركين في الانتخابات	2020	%46.30	%50
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الحالي	2021	%27 بالإضافة للحقائب الوزارية	%35
نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	2020	28.80	%35
نسبة تمثيل المرأة في الهيئات القضائية	2020	8.70	%25
نسبة تمثيل المرأة في المناصب العامة	2020	8.40	%17
نسبة تمثيل المرأة في وظائف الإدارة العليا	2020	21.30	%27

المصدر : مرصد المرأة المصرية https://www.enow.gov.eg/Detail/6

التمكين الاقتصادي :

تهدف استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية إلى دعم الفئات الأكثر تهميشًا من النساء، من خلال إزالة الحواجز الهيكلية والثقافية التي تمنع مشاركتها الاقتصادية. كما تسعى الاستراتيجية إلى مراعاة الأبعاد الأخرى للتمكين، مثل العدالة الجغرافية والعمرية، مع التركيز على إزالة المعوقات أمام النساء الفقيرات.

مؤشرات قياس الأُثر لمحور التمكين الاقتصادي

مؤشرات الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف 2030
نسبة الإناث تحت خط الفقر	2020	20.50	%9
مشاركة المرأة في قوة العمل	2020	27.30	%35
البطالة بين النساء	2020	21.30	%16
نسبة المرأة في الوظائف الإدارية	2020	7.1%	%12
نسبة المرأة في الوظائف المهنية	2020	38.4%	%48
الدخل المكتسب المقدر (فجوة الدخل بين الجنسين)	2019	26.3%	%58
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	2019	64.5%	%50
الإقراض المتناهي الصغر الموجه للمرأة	2019	48.8%	%53

المصدر : مرصد المرأة المصرية https://www.enow.gov.eg/

محور التمكين الاجتماعي :

تهدف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية إلى تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر لها، وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضدها أو التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة.

كما حددت الاستراتيجية عدداً من التدخلات لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة، منها:

- إنشاء شبكة من مكاتب تقديم الاستشارة والخدمات القانونية لمساندة النساء.
- تفعيل دور مكاتب الشكاوى التابعة للمجلس القومي للمرأة لتصبح قناة اللجوء الأولى للمرأة لحل مشكلاتها.
- تطوير نظم للحوافز الاجتماعية لتشجيع السيدات على تنظيم الإنجاب مع المباعدة بين الولادات حفاظًا على الأم والطفل.
- التوسع في برامج التوعية حول كيفية تعامل أفراد الأسرة مع المسنات على نحو يسهم في تحسين جودة حياتهن.
- تطوير الخدمات الصحية للمسنين التي تراعي احتياجات المرأة المسنة.

- تعزيز الخدمات للسجينات من خلال تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجينات، خاصةً كبار السن منهن.
- تسهيل إجراءات رؤية السجينات لأبنائهن خاصةً لمن لديهن أبناء أقل من 15 سنة.
- حملات تثقيفية لتغيير نظرة المجتمع نحو السجينات وتشجيعه على تقبلهن وإدماجهن في المجتمع مرة أخرى بعد أدائهن للعقوبة.
- مواجهة مشكلة الغارمات بتطبيق مدخل وقائي للحد من مشكلات الغارمات لتوعيتهن بحقوقهن ومسئولياتهن القانونية لتلافي تبعات تعثر المشروعات نتيجة للاقتراض غير المدروس (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 .. الرؤية ومحاور العمل ، 2017)

كما عكست جهود الدولة في دعم التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال تبني العديد من المبادرات، منها:

- مبادرة "معا لنبقى" التي تهدف إلى توضيح مفاهيم مهمة في تكوين أسرة صحية وفاعلة ومنتجة.
- مبادرة "بهية" التي تهدف إلى حث المجتمع على جمع التبرعات المادية لدعم مريضات سرطان الثدي وحملات الكشف المبكر بالمجان.
- حملة "المرأة صانعة السلام" التي تهدف إلى تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها من أجل السلام، و تسليط الضوء على دورها المحوري في مكافحة الإرهاب والتطرف.(مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، 2022)

مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاجتماعي

مؤشرات القياس	السنة	القيمة المصورة	المستهدف في 2030
نسبة الأميات بين الإناث +10	2017	%25.8	%12
نسبة الأمية بين الإناث (20–29) سنة	2020	%7.5	%0
نسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة	2021	%66.4	%72
معدل الانجاب الكلي (طفل لكل سيدة)	2021	2.85 طفل	2.4 طفل
نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	2021	%89.9	%92

نسبة الإناث المعاقات المعينات بالقطاع الحكومي	2020	%1.20	%3
عدد دور المسنين	2017	159 دار	1400

الحماية :

تهدف الاستراتيجية في هذا المحور القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات بما في ذلك كافة أشكال العنف ضدها، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية .

وتحدد الاستراتيجية عدداً من التدخلات لحماية المرأة ، بما في ذلك الحد من التحرش عن طريق الشروع في قوانين الردع لمكافحة التحرش الذي يمس كرامة المرأة ، ونشر قوة شرطة نسائية لرصد ومنع حالات التحرش في التجمعات ، وتعزيز ملاحقة ا لمتحرشين وزيادة الدعم المتاح لهن في أقسام الشرطة ، تعزيز إجراءات سلامة المرأة من خلال تعزيز السيطرة على التحرش في المركبات ، مما يقيد حركتهم وقدرتهم على العمل ، وتعديل قانون الأحوال الشخصية لتعزيز حقوق المرأة والأسر في قانون الأحوال الشخصية والحفاظ على المصالح الفضلى للأسرة ، وتطوير جميع محاكم الأسرة وفقًا لاحتياجات المرأة ، وخاصة النساء ذوات الإعاقة ، وإنشاء آليات وطنية للأحكام الفورية المتعلقة بأتعاب ولي الأمر ، وتوسيع نطاق القانون النسائي من خلال مكتب المساعدة الملحق بمحكمة الأسرة لدعم النساء والأسر بشكل فعال في الحصول على حقوق ما بعد الطلاق.

مؤشرات قياس الأُثر لمحور الحماية

مؤشرات الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف 2030
نسبة الإناث اللاتي تزوجن قبل سن 18	2020	%11.6	%1
نسبة المتزوجات /سبق لهن الزواج (20–29)اللاتي انجبن قبل سن 20	2014	%24	%0
نسبة النساء التي تعرضن للتحرش خلال السنة السابقة	2020	%8.7	%0
نسبة السيدات (15–45) اللاتي سبق لهن الزواج واللاتي تم ختانهن	2021	%85.6	%55

نسبة الفتيات أقل من 19 سنة والمحتمل ختانهن	2021	%27	%10
نسبة السيدات التي تعرضن لعنف منزلي من قِبل الزوج	2021	%25.5	%0
نسبة السيدات التي تعرضن لعنف نفسي من قِبل الزوج	2021	%22.3	%0
نسبة السيدات التي تعرضن لعنف جنسي من قِبل الزوج	2021	%5.6	%0

المصدر : https://www.enow.gov.eg/%d8%a7

الخاتمة :

عانت المرأة لسنوات عدة من التهميش بكافة أنواعه ومحاولة التقليل من دورها وإن كانت هناك بعض الجهود المبذولة لدعمها وتمكينها ولكن بفضل استراتيجية الدولة لدعم وتمكين المرأة؛ تمكنت مصر من إحراز تقدم كبير في مجال تمكين المرأة المصرية . فالجهود مستمرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لربط مفهوم التنمية البشرية بأكثر أبعادها تأثيراً، يمكن تحقيق التحرر من الفقر والتمييز والتهميش الاقتصادي والسياسي من خلال التوجه إلى العديد من المقاييس الكمية، وذلك من خلال تطبيق نظم للحد من الفقر ونماذج العنف بكافة أشكاله، وشمول كافة الفئات دون إقصاء أحد.

قائمة المراجع :

المراجع العربية

أبوبكر ، أميمة ، شيرين شكري (2002)، " المرأة والجندر وإلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين " ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ص ص 106-107.

عز الدين ،نيبال ، محمود صافي(2020)، " التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقليدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 وحتى 2020 " ، مجلة السياسة والاقتصاد ، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة السويس ، العدد 5 ، ص 198.

تقرير التنمية البشرية العربية (2005)، برنامج دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ص 11.

الساعاتي ، سامية (2003)،" علم اجتماع المرأة " ، مكتبة الأسرة ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص 76.

كاظم ،فاطمة ، عدلي أبو طاحون ، (2003)" المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ " ، المجلس القومي للمرأة ، ص ص 251-252.

التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية ببكين +20 ، المجلس القومي للمرأة ، مايو 2014 ، ص 43

مجدي حجازي ، أحمد (2003) ، " التغيير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث ...دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية والأسرة المصرية وتحديات العولمة " ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة ، ص 421.

محمد رمضان درويش ، " واقع المرأة المصرية ودورها التشاركي في عملية التنمية " ، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية ، المركز الديموجرافي ، القاهرة ، ص 11.

يلول ، صابر ، (2009)" التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والدوافع " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، ص 24.

التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية ببكين +20 ، (2014)، "المجلس القومي للمرأة ، ص46.

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 .. الرؤية ومحاور العمل ،(2017)، ص ص 44– 50

http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2018/02/2017-04-23-strategy-2030.pdf

سبع سنوات من الإنجازات ، التنمية البشرية : قطاع تمكين المرأة ، (يناير 2022)، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، ص 50.

https://idsc.gov.eg/upload/7%20years/sector/05%20%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9.pdf

المراجع الأجنبية :

Wright J. Skelly(1983) , " Threats to our Democratic System ", The American Journal of Economics and Sociology , Vol 42, No2 , pp255-256 www.jstore.org/stable/3486649

Marsha ،Pripstein(2005), " Authoritarianism in the Middle East : Regimes and Resistance ", Lynne Rienner Publisher , London , p 67.

Michael ،Gallagher (1992), " Comparing Proportional Representation Electrol Systems : Quatos Thresholds , Paradoxes and Majorities " , British Journal of Political Science , No2 p 480.

Rae ،Douglas (1967) , " The Political Consequences of Electoral Laws ", Yale University Press , p 70